مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

إستمرت المراوحة الحكومية المؤذية في البلاد مع بداية العام الجديد برغم كل ما يحدث فيها من أزمات تحتاج إلى حكومة تبدأ الاصلاح وتؤمن الاستقرار السياسي الذي يعد فاتحة انقاذ الاقتصاد وجلب المساعدات.

تزامن ذلك مع حدث هام عالميا تمثل في قرب انتهاء ولاية الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب مع كل ما رافق لحظاتها الأخيرة من سقطات لسلف الرئيس الديمقراطي المقبل جو بايدن.

ومع تراجع مخاطر أحداث أمنية أو عسكرية تهدد الاستقرار في العالم، خصوصا في المنطقة بهدف قلب ترامب للطاولة بوجه بايدن وتوريط الادارة الاميركية المقبلة، يبقى الانتظار لبدء بايدن ولايته ورؤية طبيعة التصرف تجاه التفاهم النووي مع إيران التي تمضي في رفع تخصيب اليورانيوم ومناوراتها العسكرية والتي تؤكد أن لا تفاوض بل عودة للتفاهم النووي مقابل تراجع إيران عن خطوات التصعيد والعودة للالتزامات، وإلا فليأخذ التفاوض بالاعتبار معادلات جديدة تحكم الواقع الراهن تختلف عن تلك التي حكمت التفاهم قبل خمس سنوات.

أما داخليا، وفي ظل ارتفاع هستيري لأعداد الاصابات لوباء كورونا في ظل تخبط رسمي وقلة مسؤولية متناهية من قبل الناس، فقد عادت بكركي للتحرك على خط تحريك مساعي الحلحلة بين رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الذي زار بكركي معايدا، والرئيس المكلف بتشكيل الحكومة سعد الحريري الذي تردد أنه سيزورها. ومسعى بكركي يقوم على ترتيب لقاء مصالحة ومصارحة مفتوح بين الرئيسين لفتح الطريق لتذليل العقبات أمام تشكيل الحكومة، وهو ما تراه مصادر متابعة للملف الحكومي أمرا يتجاوز بأسبابه المحلية الأبعاد التي تربطه بالأسباب الخارجية، لكن هذه الأسباب الداخلية يصعب حلها بمجرد مساعي علاقات عامة، فهي تحتاج طرفا قادرا على ممارسة الضغوط لتنازلات متبادلة لا تبدو ناضجة بعد.

وتنتظر الأوساط السياسية ما سيحمله رئيس الحكومة المكلف الذي قدم من جولته الخليجية، وسط ترقب لحراك جديد سيطلقه لكن لم تعرف طبيعته ووجهته. وثمة سؤال حول مصير مسعى البطريرك الماروني بشارة الراعي لترطيب الأجواء بين عون والحريري تمهيدا لعقد لقاء المصالحة بينهما يعبد الطريق امام عودة الاتصالات والمشاورات الحكومية، وكان أبرز دلالات تعثر المساعي الكلام الذي خرج به باسيل في العاشر من الشهر الحالي والذي نعى فيه خطوات الحريري وشن هجوما على الاخصام ومن بينهم زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط.

ولا يبدو أن الحريري مستعجل لتحقيق خرق جوهري في المراوحة، وتلفت أوساط سياسية متابعة للشأن الحكومي، النظر إلى أن الحريري ينتظر تسلم بايدن مقاليد السلطة أملا بتغيير في السياسة الأميركية تجاه المنطقة وبالتالي تجاه لبنان. ولذلك يتريث في إعلان الحكومة تخوفا من فرض العقوبات إذا سار بحكومة لا تتواءم والشروط الأميركية لجهة مشاركة فعالة لحزب الله وحلفائه في التيار الوطني الحر وغيره. وبالتالي لن تنال الحكومة رضى الأميركيين ولا رضى المجتمع الدولي ما يعده الحريري قفزة في المجهول. إذ لن تجرؤ أي دولة أو صندوق مالي دولي على مساعدة لبنان بلا الإذن الأميركي. كما أن الحريري لا يريد حكومة تخلق مشاكل وعداوة مع الرئيس عون وحزب الله لأنها ستكون محكومة بالفشل، والتجارب السابقة أثبتت بأن أي حكومة لن تنجح بلا تغطية من حزب الله.

ولهذه الأسباب، لا يريد الحريري تأليف حكومة الآن، فيعمل على تمرير الوقت بحجج وطروحات يعرف مسبقا أنها لن تنال موافقة عون، رهانا على نضوج الظروف الإقليمية والدولية لتصبح مهيأة لتسوية في لبنان. وبهذه الحالة يكون الحريري قد أنقذ نفسه من العقوبات الأميركية ولم يعتذر عن التكليف ولم يدخل بمواجهة مع عون وحزب الله.

ويفسر متابعون للملف الحكومي تصلب الحريري بضغوط واشنطن والخليج اللذين يريدان حكومة شبيهة بمجلس إدارة شركة يكون فيها حصة لهما. وقد قصد الحريري الإمارات طلبا

لوساطتها مع المملكة العربية السعودية محاولا خطب ودها أكثر من مرة لكنه أخفق وهو ما يتقاطع مع تحليل مشابه للأمور في بيئة تيار المستقبل غير المتفائلة بقرب التسوية الحكومية.

ويقول البعض إن الحريري لم يعد يعتمد في الملف الحكومي على الفرنسيين الذين لن يستطيعوا تغطيته في أي خطوة يقدم عليها في الملف الحكومي. لذلك يعول على إشارة أميركية تنقلها إليه السعودية، لكن الأخيرة لم تغير موقفها حتى الساعة من الحريري الذي يحاول لقاء المسؤولين السعوديين وعلى رأسهم ولي العهد محمد بن سلمان أو من ينوب عنه في الديوان الملكي، لكن لم يحصل على ما يبتغيه.

ولا يبدو أن لبنان لا يحتل أولوية لدى الأميركيين في المقبل من الأيام. فالأميركيون منهمكون بأحوالهم وأهوالهم الخطيرة على كافة الصعد الاقتصادية والصحية والأمنية والسياسية والدستورية. فضلا عن أن واشنطن لن تفاوض طهران ودمشق حاليا بل ستنتظر نتائج الانتخابات الإيرانية والسورية في حزيران المقبل لتبني على الشيء مقتضاه. لذلك لبنان سيبقى في دوامة الانتظار طويلا حسب وجهة نظر مراقبين للسياسة الاميركية في المنطقة.

ذلك لا يعني أن تشكيل الحكومة سيبقى معلقا إلى ذلك الحين بل يعني أن الانفراجات الكبرى قد لا تطرأ قبل ذلك الحين. وفي المفاوضات الحالية يتضمن اقتراح الحريري حكومة من 18 وزيرا ولا يكون لأي طرف السيطرة على قرارها أو إمكانية تعطيل قراراتها، لا سيما على الوزارات الأمنية الدفاع والداخلية والعدل أي رفض الثلث المعطل وأن يكون الوزراء مستقلين. على أن يتم الاتفاق على توزيع عادل للحقائب الأمنية والقضائية.

لكن ذلك رفض من قبل العهد والتيار الوطني الحر وتشير بيئتهما إلى أن الحريري سيبقى مكلفا لوقت طويل في حال أصر على طروحاته فسلوكه يظهر أنه لا يريد الحل ويعمل مع حلفائه في

حزبي القوات اللبنانية والاشتراكي على أخذ البلد إلى المجهول تلبية للإملاءات والضغوط الخارجية.

وفي كل الأحوال لا يمكن أن ترى النور حكومة تفرض على اللبنانيين وتلغي الأكثرية النيابية وتمس بالتوازنات والمعادلة الداخلية. وبات على الحريري البحث جديا مع رئيس الجمهورية لإنتاج حكومة توافقية لا تغير الثوابت السابقة وتحترم المواقع والصلاحيات ولا تسلم البلد لقوى خارجية.

وبعد تصعيد بالغ من قبل رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، داعيا الحريري للاعتذار عن تشكيل هذه الحكومة حتى ولو أدى الأمر إلى رئيس حكومة من المقلب الآخر، فتح الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله كوة في جدار الجمود في خطابه في الثامن من الشهر الحالي.

وهو لم يرد تبني موقف فريق معين لكنه أكد عدم انتظار تسلم الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن مقاليد الأمور في بلده. لكن رغم ذلك فإنه دعا المنتظرين لهذا الأمر الذي سيتم في العشرين من الشهر الحالي الذي يقترب، إلى علم أن الحزب سيبذل الجهود لمعالجة المشاكل المحلية التي تعترض طريق ولادة الحكومة، فهناك مخاوف مشروعة وعدم ثقة يحتاج تجاوزها إلى جهود من الجميع، واعدا بالسعي لفعل الممكن في هذا المجال.

وقد أراد السيد نصر الله تحييد العامل المحلي عن العالمي، والسعي للبحث عن حلول وتقديم فرص وبناء أمل، وتخطي أزمات، وفي ذلك إفادة عبر التوجه إلى الرأي العام إذا كان لا أمل من السياسيين.

والتوجه إلى الرأي العام كان الهدف من القضايا التي أثارها السيد نصر الله في خطابه عبر رسائل متعددة في ظل الاستهداف الإعلامي والسياسي للحزب وللمقاومة ضد من ينفذون اجندات خارجية بلبوس داخلي.

وفي مرحلة الوقت المُستقطع في المنطقة ولبنان، يبدو تشكيل الحكومة بعيد المنال على أمل أن يتم في الربع الأول من العام المقبل.

الكباش بين مراكز القوى

مع انتظار الجميع طي مرحلة الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب ووصول الرئيس المنتخب جو بايدن لإطلاق عجلة مرحلة جديدة قوامها فك الإشتباك في المنطقة وتخفيف التشنجات ومخاطر التوترات غير محسوبة المخاطر، يبدو ان الجميع أيضا سينخرط في مفاوضات معقدة للتسوية المقدر لها أن تجري وفق المبادرة الفرنسية التي يطرح البعض تساؤلات حول قوة اندفاعها كما في السابق.

وقد استؤنفت جهود المبادرة الفرنسية عبر مسعى البطريرك الماروني بشارة الراعي التي لاقاها فيها وإن احتفظ بوجهة نظر متميزة رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، وهي تترقب جهود أكثر من طرف بينهم كالعادة المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم.

وتتمثل أضلع المساعي الجديدة في الرغبة في حكومة خالية من ثلث ضامن لأي طرف وهو ما يردد محيط الرئيس الحريري بأنه حاصل على تأييد الجميع باستثناء رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل. أي أن الحريري قد حصل على موافقة حزب الله على نزع الثلث الضامن من باسيل الذي لا يزال يتمسك به، في الوقت الذي تبدو فيه موافقة

رئيس مجلس النواب نبيه بري على نزع الثلث من العهد، بمعنى آخر عون وباسيل، مفروغا منها.

وبينما تبرز وجهة نظر أخرى متابعة للمساعي الجارية تنفي توفير الحزب الضوء الأخضر لانتزاع هذا الثلث الوزاري من العهد، تتقاطع التحليلات بأن الزيارة الاخيرة لإبراهيم لبكركي حاصلة على دفع من ثنائي حزب الله وحركة أمل في إطار تحريك المياه الراكدة مع بكركي ضمن إطار المبادرة الفرنسية.

أما لناحية تسمية الوزراء المسيحيين، فالحريري قدم ورقتها إلى عون وباسيل معتبرا ذلك تنازلا كبيرا لم يتخذ صفته الرسمية حتى اللحظة. لكن دون إبصار النجاح النور، هنا يمتثل إصرار الحريري على عدم موالاتهم للعهد تحت غطاء عدم حزبيتهم وتسيسهم أو حتى تعاطفهم مع العهد.

يعلم الحريري تماما أن لا إمكانية لأخصائيين بالمعنى الصافي للكلمة في الحكومة المقبلة على أقل تقدير. وطالما ان الأفرقاء في الحكم تجاوزوا حدث 17 تشرين بمعناه الاستقلالي على صعيد التمثيل في السلطة، فإن أخصام الحريري ومنهم أنصار باسيل يضعون رؤية الحريري في اطار شراء الوقت قبل البدء فعليا في المساعي الجدية في 20 من الشهر الحالي تاريخ وصول الرئيس الاميركي الجديد، بسبب خشية الرئيس المكلف من أية عقوبات قد تصدمه من قبل إدارة أميركية حالية غير محسوبة الخطوات، اذا تمثل حزب الله جهارا في الحكومة.

وفي هذه الأثناء يحاول الراعي التوفيق قدر الإمكان بين الرئيسين عون والحريري، لكن تجريد باسيل من الثلث الحكومي يبدو صعبا أقله في اللحظة السياسية الحالية في لبنان والمنطقة وهو ما لا يقدر الراعي عليه في ظل تململ باسيل من خطواته وكلامه المنتقد في بكركي لعون.

يجادل المتعاطفون مع رئيس التيار الوطني الحر كثيرا في حقه في ضمان حصته في السلطة. هم يخشون فراغا مقبلا. لا ضمانات لانتخابات نيابية في العام 2022، ولا ضمانات بطبيعة الحال بانتخابات رئاسية تليها في العام نفسه. ويحمل ذلك افتقادا للثقة مع الحلفاء، ذلك أن ضمانة يقدمها الحليف الاقرب غير مضمونة النتائج مع تغير الظروف وتبدل الخيارات التي بدأت فعلا بين التيار والحزب.

ويحضر هنا السؤال: ماذا سيكون موقف التيار في حال عدم تبني حزب الله لباسيل رئيسا مقبلا للجمهورية؟

هنا يحضر موضوع الثلث الضامن جديا، وهو سلاح من غير المصلحة التفريط به من قبل باسيل اليوم في صراع حكومي سيرسم خطوط مستقبل البلاد.

لذا فثمة صعوبات ستواجه مسعى الجميع على هذا الصعيد ومنهم الراعي. ومن ناحية الزعيم المستقبلي فإنه يتصرف وكأنه امتلك التشكيل فعلا ويفاوض على هذا الأساس كما يشير مقربون منه.

هو ينتظر توقيع رئيس الجمهورية، لكن ثمة أسئلة حول علاقته المستقبلية مع الطرفين المسيحيين الاكثر قوة وشرعية. وهنا يبدو الرئيس المكلف مطمئنا مع تحييد الرمز الأبرز وهو رئيس الجمهورية عن الانتقاد. ورغم الخصومة الأخيرة في العلاقة مع زعيم القوات اللبنانية سمير جعجع، فإن العلاقة معه قابلة للترميم في موازاة علاقة بناءة مع الكتائب ومقبولة مع المردة، وهو ما يعني أن الحريري يمتلك شرعية مقبولة لدى شريحة مسيحية كبيرة وهو قادر على تدوير الزوايا، حتى أن البعض في دائرته الضيقة لا يستبعد حصول زعيم المستقبل على أصوات كتلة الجمهورية القوية أي القوات، في جلسة الثقة لحكومته كبادرة حسن نية من قبلهم وفي حال أعجبهم التشكيل الحكومي.

وفي ذلك يحصل الحريري على تقاطع القوى المختلفة. ثنائي الحزب والحركة يتمسك به في هذه اللحظة الحرجة، كما أن المحيطين به لا يعيرون الانتقادات الأخيرة لرئيس الإشتراكي وليد جنبلاط أهمية كبيرة كون ذلك يأتي للمزايدة درزيا إنطلاقا من رغبة أو مصلحة لديه في تقديم نفسه رأس حربة في مواجهة ما يقول إنه المشروع الإيراني في لبنان. في الوقت الذي يؤيد فيه الحريري قلبيا كما أنه لا يستطيع الخروج من إلتزاماته فرنسيا وهو لا يمانع تمثيلا على غرار الحالي في حكومة الرئيس حسان دياب.

وبينما يبدو الحريري واثقا من إمكانية فرض حزب الله رغبته بحكومة من دون ثلث للعهد، يستعد لإجراء خرق تفاوضي مع باريس سيكون في إطار زيارة لها أو عبر مشاورات جدية قد تحقق الخرق المطلوب بعد حين.

على ان رئيس الحكومة المكلف في موقع لا يحسد عليه، في ظل تزايد الدعوات إلى إعتذاره عن المهمة ورغبة التيار الحر في دفعه الى ذلك كما يردد كثيرون.

من جهته، قرر رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع منذ مدة الابتعاد نسبيا عن الحريري وهو يعتبر أن الأولوية بالنسبة إليه اليوم هي التمسك بالدعوة إلى إنتخابات نيابية مبكرة لعلمه بتراجع شعبية العهد، الأمر الذي من المستحيل أن توافق عليه قوى الأكثرية النيابية بمعظم أركانها، وهو في الأصل كان يعتبر أن لا مصلحة لرئيس الحكومة المكلف بتولي المهمة.

ثمة وجهة نظر تقول إن هذا الواقع يصعب مهمة الحريري الذي بات عليه أن يثبت أمام الكثيرين، في الداخل والخارج، أنه ليس الشخص الذي يذهب إلى تقديم تنازلات أمام قوى الأكثرية النيابية في ظل حملة المزايدات التي يتعرض لها على الساحة السنية، حيث تبرز طموحات العديد من الشخصيات الراغبة في الإصطياد في الماء العكر، بينما الخلفية الإقليمية، التي من المفترض أن يعتمد عليها، لا تزال غير مشجعة لوصوله.

إنطلاقا من ذلك، تشير وجهة النظر هذه إلى أن تضامن جنبلاط وجعجع مع رئيس الحكومة المكلف كان من الممكن أن يعزز أوراق قوته المحلية في مفاوضات تشكيل الحكومة، وبالتالي تسهيل مهمته التفاوضية مع أركان الأكثرية النيابية، نظرا إلى أن الحريري لا يفكر في تقديم تشكيلة تسقط في المجلس النيابي بسبب عدم قدرتها على الحصول على الثقة، لا سيما أن تكليفه لم يكن بعدد أصوات وازن، لا بل هو اضطر إلى التواصل شخصيا مع أفرقاء في قوى 8 آذار.

على أن الرأي السائد في قوى 8 آذار لا يزال مؤيدا لإستمرار رئيس الحكومة المكلف في مهمته ويؤكد المستقبليون ايضا ان الحريري ليس في وراد التراجع لأسباب عديدة منها الذاتي عبر مصالحه الخاصة ومنها ضرب علاقته بفرنسا.

على أن وجهات نظر عديدة ومتنوعة تتقاطع عند القول إن الحراك الفرنسي سيعود إلى الواجهة في وقت قريب، بعد أن كان من المفترض أن يزور الرئيس إيمانويل ماكرون لبنان قبل نهاية العام الماضي، وتشير إلى أن الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون قد يكون هو منقذ الحريري من التعقيدات القائمة، لا سيما أن باريس قد تحصل تفويض أميركي لبنانيا في بداية عهد الرئيس المنتخب جو بايدن.

باسيل ينعي التسوية

وجهت كلمة رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل ضربة كبيرة لجهود التسوية الحكومية ورؤية الحريري للحل على صعيد التشكيلة المأمولة.

وبعد صمت طويل وتسريبات اعلامية وسياسية حول تبرمه من خطوات الحريري، أعاد باسيل عقارب الساعة الى الوراء وحتى الى نقطة الصفر. وهو وجه نقدا شديدا الى الحريري واكد ما تسرب حول عدم رضاه على تكليف الحريري في الاصل من دون ان يعلن ذلك.

والواقع أن الحريري قد أخطأ كثيرا عبر محاولته ليس فقط إبعاد باسيل عن الحكومة، بل ضرب نفوذ الأخير سياسيا ومعنويا وهو أمر ليس انعكاسا لما حدث اليوم بل يعود إلى تاريخ استقالته الحكومية الأخيرة بعد أحداث 17 تشرين.

حينذاك بدأت العلاقة تتوتر بين الجانبين لرغبة الحريري الظهور بمظهر المتماثل مع رغبة الشارع والقائد للتغيير المطلوب مع اعتبار باسيل ضمن الطاقم السياسي المدان من الشارع، علما ان التسوية الرئاسية العام 2016 بين عون والحريري كانت تنص عرفا على استكاملها بين الحريري وباسيل بعد انقضاء عهد الرئيس ميشال عون.

وبهذا يخاطر الحريري في ولوج مرحلة حكمه عبر صدام مع القوة المسيحية الاكبر ما لن يسمح له بالحكم فعليا. ويمكن ان يكون ما يجري عبارة عن رفع الاسقف التفاوضية كون لا مجال للفراغ في ان يستمر في ظل الكارثة الاقتصادية الحالية.

لكن في كلام باسيل مع يوحي بأن الكثير يجب ان يبذل من الوسطاء كون التفاهم بين الحريري وباسيل، المرشح الاهم لرئاسة الجمهورية، لا غنى عنه. كما ان كلام باسيل يعني ان القوة المسيحية الاكبر لن تقبل بعملية استهداف لها واعادتها الى مرحلة ما بين عامي 1990 و2005.

أما لناحية عملية التفاوض الحكومية فالكثير يجب ان يبذل من الجانبين وعلى الحريري مراعاة مخاوف العهد الذي يبدو ان تمسكه بالثلث الضامن له في شكل كامل قد لا يكون بالأمر اليسير. لكن الأهم يبقى في من يكسر أزمة الثقة المتراكمة بين الطرفين!

الحريري.. في تركيا

بدت زيارة الرئيس سعد الحريري إلى تركيا خطوة لافتة وجاءت فورا بعد المصالحة الخليجية وبعد انقطاع طويل. والتقى في اسطنبول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وتردد أن أحد أسباب الزيارة شخصية حول أعمال الحريري في تركيا حيث واجهته مشاكل فيها وقد حدثت الزيارة التي تمثل تطورا في العلاقة، بعد أن أمضى الحريري عطلة الأعياد في الإمارات. علما ان الحريري يسعى الى حل بعض القضايا التجارية العالقة بوساطة من أردوغان الذي لاحظ كثيرون أنه لم يكن مبتسما في الصور التي إلتقطت خلال اللقاء. وتعددت التحليلات حول توقيت الحريري للزيارة على إيقاع المصالحة واحتمال انفتاح خليجي على تركيا، فاختار العودة إلى المشهد من هذه البوابة، والبحث عن سبل الحصول على دعم تركيا التي أعلنت الاستعداد لتقديم مساعدات ما بعد تفجير مرفأ بيروت.

وهناك من يعتبر أن الحريري قد يحمل رسالة معينة تتعلق بالانفتاح الخليجي على تركيا بعد المصالحة مع قطر. وقد يكون مكلفا بنقل رسالة سعودية . إماراتية الى أردوغان، وذلك على غرار ما كان يفعل والده الراحل رفيق الحريري الذي كان يكلف بمهمات من هذا النوع بهدف تقريب وجهات النظر بين المتخاصمين، علما أن العلاقة بين قطر وتركيا متينة وتحالفية، وبالتالي فإن المصالحة الخليجية قد تؤسس لاعادة فتح الأبواب مع الأتراك.

كما يمكن ان يكون الحريري نقل رسالة فرنسية ومن الرئيس إيمانويل ماكرون الذي يستعد للقيام بمناورة كبرى في بحر إيجه قبالة السواحل اليونانية، فيما العلاقات التركية الفرنسية متوترة في اكثر من ملف.

وفي المقابل هناك من رأى امكانية أن تكون الزيارة الى تركيا عبارة عن رسالة حريرية شديدة اللهجة الى السعودية والامارات، بأن هناك قوة إقليمية سنية كبرى يمكن الاعتماد عليها في حال أصرت الدولتين الخليجيتين على إدارة الظهر للحريري، وهذا الاحتمال يستبعده مقربون من بيت الوسط، وهم يؤكدون أن رئيس تيار المستقبل لا يمكن أن يتخلى عن العباءة السعودية. ويرى هؤلاء انه يخشى من الانهيار الكامل في لبنان، وبالتالي هناك الحاجة الى قوة إقليمية داعمة خصوصا إذا إستمر إبتعاد دول الخليج عن لبنان، فكانت الزيارة لتأمين مخزون دعم إستراتيجي في حال حصول أي طارئ.

كما ان ثمة وجهة نظر تقول بإمكانية أن تتقدم قطر لتلعب دورا في لبنان برضى السعودية والامارات اللتين لا تريدان التراجع عن الموقف السلبي تجاهه، لكن في الوقت نفسه لا يقبلان بإنهياره كاملا، ما فتح طريق إسطنبول أمام الحريري بدافع التعاون والتنسيق.

.